مجلة الدراسات الفقهية والقضائية • مجلد: 08، عدد: 02 (2022م) • ص ص117 – 146
EISSN 2588-2481 - ISSN 2477-9806

التفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري

Social disintegration and its impact on family security from an Islamic perspective

د/ علي زواري أحمد*
مخبر الدّراسات الفقهيّة والقضائيّة، كلية العلوم الإسلاميّة، جامعة الوادي (الجزائر)
zouari-ahmed-ali@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/26 | تاريخ القبول: 2023/01/03 | تاريخ النشر: 2023/01/04

ملخص: موضوعنا يتحدث عن التفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري من المنظور الإسلامي، وقد تحدثت فيه بداية عن المفاهيم ثم عرجت على العلاقة بينهما، ومدى تأثير التفكك عن الأمن، وبعدها بينت موقف الإسلام من التفكك الاجتماعي، والإجراءات التي اتخذها لتعزيز الأمن الأسري، وفي الأخير كانت الخاتمة التي أجملت فيها أهم النتائج المتوصل إليها، والتي منها أن التفكك الاجتماعي خطر على أمن الأسرة ويجب معالجته، وأن الإسلام يقبل التغير الإيجابي، وأنه لم يبق مكتوف اليدين أمام المشكلات الحادثة .

الكلمات المفتاحية: التفكك الاجتماعي؛ الأمن الأسري؛ التغير، التوترات؛ التدابير؛ الإجراءات.

Abstract: Our topic talks about social disintegration and its impact on family security from an Islamic perspective, in which I first talked about concepts, then touched upon the relationship between them, and the extent of the disintegration's impact on security, and then I showed Islam's position on social disintegration, and the measures it has taken to enhance family security, and in the end was the conclusion. Which outlined the most important findings reached, which include that social disintegration is a threat to family security and must be addressed, and that Islam accepts positive change, and that it does not remain idle in the face of the emerging problems.

Keywords: social disintegration; family security; change; tensions; measures; actions.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

في ظل الحضارة المعاصرة، وانتشار ثقافة العولمة، وطغيان المصالح على القِيَم، وغلبة الأنانية والفردية على الروح الجماعية؛ أدى ذلك لحدوث التغيرات الكثيرة والمتلاحقة، فتسبب في ضعف الروابط الاجتماعية، وأوهن عرى التماسك الأسري، حتى أضحت ظاهرة التفكك الاجتماعي من الظواهر العالمية المنتشرة في دول العالم، وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر.

ولا ريب أن الأسرة مشروع حياة للزوجين وباقي الأفراد، ولذا يسعون جاهدين لأمنها واستقرارها، كما أنها الخلية الأساسية المكونة للمجتمع، وهي بيئة التنشئة الاجتماعية الأولى، وبناء المجتمع بناء سليما، كل ذلك - وغيره - استوجب العناية بالأسرة وأمنها من تأثير تلك التغيرات.

وديننا الحنيف جاء لإسعاد البشرية عبر أطوارها المختلفة، وفي مراحلها المتعددة؛ بإنقاذها من المهالك والظلمات التي تتخبط فيها، وحمايتها من الآفات والانحرافات التي توهن كيانها، وتضعف من ترابطها وقوتها، لذلك وضع عينه على المجتمع، وأعطى الأسرة اهتماما بالغا وكبيرا، وشرّع الإجراءات والتدابير الكفيلة بالمحافظة على أمنها وحمايتها، وسلامة المجتمع من أي تفكك قد يتعرض له، ولهذا وسمنا بحثنا بـ: "التفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري من المنظور الإسلامي".

1.1. أهمية البحث:

لا ريب أن هذا الموضوع مهم، وتكمن أهميته فيما يلي:

- ضرورة التوعية بإبراز أهمية الأمن الأسري وخطورة التفكك الاجتماعي الذي له أثره على الأسرة والمجتمع.
- الحاجة الداعية للبحث في المشكلات الاجتماعية، ومعرفة علاقتها بأمن الأسرة واستقرار المجتمع.
- ضرورة معرفة العوامل الكامنة وراء التفكك الاجتماعي؛ للمساهمة في تجنب آثارها، والحد من انتشارها.

1.2. أهداف البحث:

هناك جملة من الأهداف نسعى لتحقيقها من البحث، منها:

- المساهمة في الحفاظ على أمن الأسرة والمجتمع من الأخطار المختلفة.

- دراسة التفكك الاجتماعي دراسة علمية مبنية على الأسس العلمية، وليس مجرد التخمين والظن.
- الوقوف عند أهم مظاهر التفكك الاجتماعي التي تهدد أمن الأسرة.
- معرفة نظرة الإسلام في كيفية التعامل مع التفكك الاجتماعي؛ لتعزيز الأمن الأسري.

1. 3. إشكالية البحث:

يعد الأمن الأسري من القضايا المهمة التي تؤرق المجتمعات المعاصرة؛ بسبب المشكلات التي تهدده، وهذا ما دفع للفت نظر المجتمع الدولي، واسترعى اهتمام الباحثين الأكاديميين والمختصين، كما دفع بالسياسيين والحاكمين والخبراء المخططين، لوضع الاستراتيجيات القانونية والعلمية والسياسية والاجتماعية للمحافظة عليه، ولعل من القضايا التي لها الأثر الكبير على هذا الأمن الأسري، قضية التفكك الاجتماعي الذي تنوعت أشكاله وتعددت عوامله، وعليه فإن إشكالية بحثنا تدور حول العلاقة القائمة بين التفكك الاجتماعي والأمن الأسري، ومدى تأثير الأول على الثاني، ومعالجة ذلك من المنظور الإسلامي، ومن خلال ذلك يمكننا أن نطرح بعض التساؤلات الفرعية، والتي منها: ما المراد بالتفكك الاجتماعي؟ وما المقصود بالأمن الأسري؟ وما العلاقة بينهما؟ وكيف ينظر الإسلام لكل منها؟

1. 4. منهج البحث:

منهج البحث يتحدد من خلال طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، وبناء على ذلك فإن المنهج المناسب لبحثنا هو المنهج الوصفي التحليلي؛ ويكون ذلك بتوصيف أساسيات الموضوع المقصودة بالمعالجة، والمتمثلة في التفكك الاجتماعي، والأمن الأسري، وموقف الإسلام منهما، ثم تحليل المادة العلمية والبيانات والمعلومات المتعلقة بذلك؛ بغية معالجة إشكالية البحث، والوصول للنتائج والأهداف والغايات المرجوة من ذلك.

1. 5. خطة البحث:

لمعالجة إشكالية البحث وفق المنهج الذي ذكرناه، فقد وضعنا الخطة التالية، والمتمثلة في:

1. المقدمة.

2. مفهوم التفكك الاجتماعي.
3. مفهوم الأمن الأسري.
4. علاقة التفكك الاجتماعي بالأمن الأسري.
5. موقف الإسلام من التفكك الاجتماعي.
6. تدابير الإسلام في تعزيز الأمن الأسري.
7. الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج التي توصلنا إليها.
8. قائمة المصادر والمراجع.

2. مفهوم التفكك الاجتماعي

التفكك الاجتماعي من مصطلحات علم الاجتماع، وهو نتيجة للمشكلات الاجتماعية[1]؛ وذلك أن كل مجتمع إلا وفيه من المعايير والقواعد ما يربط بعضه ببعض، فإذا اخترقت تلك الروابط وقعت المشكلات المؤدية للتفكك الاجتماعي، فتضعف رابطة المجتمع ويصبح مفككا، ولتفصيل ذلك خصصنا الفرعين الآتيين:

2. 1. التفكك الاجتماعي في اللغة:

التفكك مادة (فكك) مصدر: تَفْكِيكٌ. ويأتي بمعان منها: الفصل والتخليص[2]، قال أحمد رضا: «وأصل المعنى الفصل بين الشيئين المتشابكين وتخليص بعضهما من بعض»[3].

كما يأتي بمعنى، هشَّم، وكسَّر[4]. واضطرب[5] وضعُف وانهار وانحل[6]. وبمعنى عدم التماسك[7].

ولفظ الاجتماعي مفرد من مادة جمع[8]، وهو المنسوب إلى الاجتماع[1].

1 - ينظر: المشكلات الاجتماعية: دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، ص: 17.
2 - ينظر: لسان العرب: محمد بن منظور (ت: 711ه)، 10/ 475.
3 - معجم متن اللغة: أحمد رضا، 4/ 439.
4 - ينظر: تكملة المعاجم العربية: رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: 1300ه)، 4/ 175.
5 - ينظر: معجم الرائد: جبران مسعود، ص: 261.
6 - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، 3/ 1735.
7 - ينظر: شمس العلوم: الحميرى (ت: 573ه)، 8/ 5077.
8 - ينظر: المرجع نفسه، 1/ 394.

والاجتماع ضد الافتراق[2]. تقول: العُرف الاجتماعيّ، والسُّلَّم الاجتماعيّ، والتَّنافس الاجتماعيّ، والعَقْد الاجتماعيّ[3]...

ولبيان مفهومه كمركب لغوي مكون من كلمتين، نشير إلى أن جلّ المعاني التي أوردناها في بيان لفظ التفكك متقاربة، وهي تدل في مجملها على عدم الترابط وعدم التماسك، ولهذا يمكن أن نستخلص مفهوما للتفكك الاجتماعي كمركب لغوي، بأنه: «عدم الترابط أو عدم التماسك بين مكونات المجتمع الواحد».

كما أن هذا التعريف الذي استخلصناه مستوحى من الضد؛ فالتفكك نقيض الترابط أو نقيض التماسك؛ بمعنى عدم الترابط أو عدم التماسك بين مكونات المجتمع، ولهذا نجد المعجم الوسيط ومعجم اللغة العربية المعاصرة قد عرفا التماسك الاجتماعي، بأنه: «ترابط أجزاء المجتمع الواحد»[4]. وهو نفسه تقريبا الذي عرّفه به معجم الشامل: «التماسك الاجتماعي يشير المصطلح إلى المواقف التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم مع بعض بروابط اجتماعية وثقافية عامة»[5]. وهذا التعريف اللغوي لا يختلف كثيرا عن التعريف الاصطلاحي.

2. 2. التفكك الاجتماعي في الاصطلاح:

من حيث الاصطلاح عرّفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: «عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافهم بصورة مرضية»[6].

أي أن النظام الاجتماعي لا يقدر على حفظ وتحقيق أهداف الأفراد التي يرغبونها، أو بمعنى أن الأفراد الذين يشغلون مواقع معينة في البناء الاجتماعي لا يقومون بأدوارهم كما يجب لتحقيق أهداف المجتمع[7].

وفي معجم الشامل عرّفه بأنه: «حالة تسود فيها المنافسة والعداء بين

1 - المعجم الفلسفي: جميل صليبا (ت: 1976م)، 1/ 39.

2 - ينظر: المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1/ 38

3 - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1/ 394.

4 - ينظر: المرجع السابق، 2/ 869.

5 - الشامل: مصلح الصالح، ص: 498.

6 - معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: أحمد زكي، ص: 385.

7 - ينظر: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي: محمد عاطف غيث، ص 88 - 89.

الجماعات أو الأفراد في المجتمع مما ينتج عن ذلك سوء توزيع السلطة، وينعكس بالتالي على البناء الاجتماعي ككل، أو على أجزاء منه»[1].

وتحت عنوان: "التفكك الاجتماعي" أشار لثلاثة تعريفات، هي[2]:

1– «توتر وتصدع أو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو مكونات النسق الاجتماعي».

2– «حالة التدهور في الضوابط الاجتماعية».

3– «نوع من الفوضى يصيب النظام الاجتماعي بحيث تختلط معايير العلاقات الاجتماعية».

وسبب التباين بينها أنَّ مفهوم التفكك الاجتماعي مفهوم نسبي؛ فبعضها تشير إلى أن التفكك الاجتماعي هو اختلال التنسيق بين وحدات المجتمع، أو عدم التكامل بين أجزاء النسق الاجتماعي، وبعضها تشير إلى أنها اضطرابات تصيب النمط الاجتماعي فتؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي بالمجتمع وتحدث اختلالا فيه.

إن التفكك الاجتماعي يتمثل في اضطرابات تحدث داخل المجتمع فتخل بنظامه، فيفشل المجتمع في إشباع احتياجات الأفراد وتحديد الأدوار الاجتماعية بفعالية، ويشعر الأفراد بالإحباط نتيجة الإخفاق في تحقيق الأهداف؛ فتظهر صراعات الأدوار، وتزداد الإحباطات وتتفجر الصراعات فتفرز خلافات الاجتماعية، وإذا تفشى التفكك وامتد بين قطاعات مجتمعية لها ثقلها شكّل مشكلة اجتماعية، وإذا أثرت المشكلة الاجتماعية سلبا في الأفراد أو الجماعات أصبحت سلوكا انحرافيا وتطلب المواجهة والتدخل[3].

3. مفهوم الأمن الأسريّ

الأمن هو الشغل الشاغل للجميع؛ فهو مطلب جماعي للدول والمنظمات والجماعات والأسر والأفراد؛ لأنه أساس الحياة وشريانها النابض، فهو سرّ النهضة والتنمية، وركيزة الاستقرار والطمأنينة، لذا كان تحقيق الأمن والمحافظة عليه من الأهمية بمكان، وهو أولوية الأولويات في حياتنا المعاصرة، ومن هذا

1 - الشامل: مصلح الصالح، ص: 500.

2 - ينظر: المرجع السابق، والصفحة نفسها.

3 - ينظر: قضايا مجتمعية معاصرة: عادل بن عايض المغذوي، ص: 7.

الأمن الأسريّ الذي نحن بصدده.

3. 1. الأمن الأسريّ في اللغة:

الأمن من مادة (أ م ن) مصدر (أَمِنَ، أَمَنَ)[1]، والأمن: ضد الخوف[2]. قال المناوي: «وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف»[3]. وجاء في التعريفات للجرجاني: «الأمن: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي»[4].

ولفظ الأسريّ من مادة (أ س ر) وهو اسم منسوب إلى أُسْرة، فيقال: التواصل الأسريّ، التضامن الأسريّ، المناخ الأسريّ... ومنه الأمن الأسريّ. ولفظ الأُسْرة مفرد جمعه أُسُرات وأُسْرات وأُسَر[5]. ويطلق لفظ (الأُسْرَةُ) على: الدِّرْعُ الحَصينَةُ[6]، مأخوذ من الأسر، وهو القوة، ومنه أسرة الإنسان: عشيرته ورهطه الأدنون، سمّوا بذلك، لأنه يتقوى بهم، فالأسرة: عشيرة الرجل، وأهل بيته، وقال أبو جعفر النحاس: الأسرة: أقارب الرجل من قبل أبيه[7]. فهي مرادف للفظ العشيرة والعائلة؛ لأنهم يقوي بعضهم بعضا، ويعين بعضهم بعضا، وتربطهم أعمال مشتركة، وقضايا مشتركة، ومصير مشترك، ويحملون اسم جد مشترك.

ولهذا تعرَّف الأسرة في اللغة بأنها: «جماعة يربطها أمر مشترك»[8]. ولذا نسمع دائما مثل: الأسرة الثورية، الأسرة الجامعية، الأسرة التربوية، الأسرة الإعلامية...لأنه تربطهم أشياء مشتركة، وفي علم الاجتماع يراد بالأسرة أصغر وحدة تنظيمية يتكون منها المجتمع؛ أي أن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، وتتكون منهم وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة، ونحن نقصد هذا المفهوم.

1 - معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1/ 123.
2 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (ت: 393هـ)، 5/ 2071.
3 - التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي (ت: 1031هـ)، ص: 63.
4 - التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (ت: 816هـ)، ص: 37.
5 - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1/ 91.
6 - القاموس المحيط: الفيروز آبادى (ت: 817هـ)، ص: 343.
7 - ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: محمود عبد المنعم، 1/ 174.
8 - معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1/ 91.

ومع ما ذكرنا فإن مدلول الأسرة يضيق ويتسع حسب نظرة المجتمعات لها[1]، ولهذا يرى فقهاؤنا أنّ الأسرة هي العائلة المكونة من الأب والأم والأولاد ومن تبعهم من الأصول والفروع والحواشي الذين تجمعهم روابط الصلة والأرحام والسكن، جاء في الموسوعة الكويتية: «والمتعارف عليه الآن إطلاق لفظ (الأسرة) على الرجل ومن يعولهم من زوجه وأصوله وفروعه. وهذا المعنى يعبر عنه الفقهاء قديما بألفاظ منها: الآل، والأهل، والعيال»[2].

ويمكن أن نستخلص من تعريف الكلمتين أن الأمن الأسريّ كمركب لغوي يراد به الاستقرار والطمأنينة التي تنفي الفزع وتزيل الخوف عن الأسرة من حصول أي مكروه يفسد سعادتها، أو خلل يهدد ترابطها؛ لتعيش الأسرة آمنة على حياتها وممتلكاتها وعلاقتها، وهذا المفهوم اللغوي لا يختلف عن المفهوم الاصطلاحي.

3. 2. الأمن الأسري في الاصطلاح:

له تعريفات عدّة تنطلق كلها من تصور واحد هو إبعاد الأسرة عن عوامل التفكك ومظاهره كيفما كانت، وعليه نأخذ المفهوم الذي صاغته نعيمة مدان، والذي تقول فيه: «الأمن الأسري هو توفير الأمن بكل معانيه وأبعاده، وتوفير الأمن يعني حماية الأسرة من أي اعتداء على حياة أفرادها وممتلكاتها من أي أخطار تهددها، وأن يشعر أفراد الأسرة بالاطمئنان، فيكون لهم دور ومكانة في المجتمع، ويمارسون كل حقوقهم السياسية والاقتصادية. ..في أمن وأمان، ولا يشعرون بأي تهديد لكيان الأسرة أو أحد أفرادها»[3].

والأمن الأسري يقوم على جانبين: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، وأمن الأسرة لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على حياة أفراد الأسرة وممتلكاتها، كما أنه يرتبط بالأمن الاجتماعي ويؤثر ويتأثر به بشكل عام، أو فروعه بشكل خاص لاسيما في فروعه؛ كالأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن السياسي والأمن الثقافي[4].

إن مفهوم الأمن الأسري هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية

1 - ينظر: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: أحمد زكي بدوي، ص: 152.
2 - الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، 4/ 223.
3 - العولمة الثقافية وتهديدها للأمن الأسري العربي الإسلامي: نعيمة مدان، ص: 249.
4 - ينظر: المرجع السابق، ص: 249.

والمعنوية؛ أي يشمل أمن الأسرة في جميع الجوانب الحياتية؛ النفسية، المعيشية، الصحية، الثقافية... وهو أن تعيش الأسرة في كنف أفرادها سالمين في أمان دون أي توتر قد يهدد حياتهم.

وبهذين المطلبين يتضح لنا مفهوم كل من التفكك الاجتماعي والأمن الأسري، وستظهر لنا العلاقة بينهما في المطلب الموالي.

4. علاقة التفكك الاجتماعي بالأمن الأسري

العلاقة بين التفكك الاجتماعي والأمن الأسري علاقة متداخلة ومتبادلة لا يمكن فصلها؛ فكل واحد منهما له تأثيره على الآخر، ولهذا خصصنا هذا المطلب لهذه العلاقة لنجليها من خلال الفرعين الآتيين:

4. 1. التفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسريّ

إن التفكك الاجتماعي الذي يقع بسبب من الأسباب؛ كالاضطرابات السياسية، أو الاقتصادية، أو القانونية، أو الاجتماعية، أو الإيديولوجية... يكون له أثره على المجتمع؛ فتضعف روابطه، ويختل نسيجه، ويضطرب نظام علاقاته، فتنتج عن ذلك المظاهر السلبية التي تحدث خللا فيه؛ كالانحراف الأخلاقي، الاستبداد السياسي، الفساد الإداري، الفساد المالي، البطالة، الفقر، التسول، التشرد، العنف، الإرهاب، الإدمان، الجريمة، الفاحشة، الأمراض، الانتحار... وكل هذا يمس الأسرة بصورة مباشرة، ولذا سنقف على هذا الأثر من خلال العناصر التالية:

أولا - استهداف التفكك الاجتماعي لأمن الجماعة والفرد

التفكك الاجتماعي قضية تستهدف أمن الجماعة والفرد، وأمن المجتمع والأسرة، وأمن الوطن والدولة، باعتبارهم حقيقة واحدة موحدة لا يمكن تجزئتها، قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ قريش: 3، 4؛ فالله تعالى حين امتن على قريش ببعض التأمينات الإلهية؛ والتي منها الأمن الغذائي والأمن السلمي، خاطبهم بذلك جميعا، كأفراد وأسر وقبائل وبطون، وكمجتمع بكل مكوناته، وكانت ثمار ذلك الاستقرار الذي لا جوع معه ولا خوف بعده، في حين يحدث التفكك في القبائل الأخرى بسبب فقدان تلك التأمينات، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ العنكبوت: 29/ 67.

وذلك أن الأسرة والمجتمع والوطن، كلهم عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعوا وكونوا أجزاء المجتمع الكبير الذي يجمعهم، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ**﴾ الحجرات: 13 وهؤلاء الأفراد تربطهم علاقات وأهداف مشتركة من خلالها تعارفوا: ﴿ **لِتَعَارَفُوا**﴾ الحجرات: 13، فكونوا الجسد الواحد المترابط والمتماسك بنسقه التنظيمي التوافقي الاجتماعي، قال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[1].

وللحفاظ على الأمن لا بد من المحافظة على هذا الترابط التنظيمي بين الأفراد، وأن يحذروا الاختلاف والفُرقة، قال تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾ آل عمران: 103؛ فإذا تفرقوا وقع الوهن، وفشل المجتمع في تنظيم الأدوار وضبط تلك العلاقات بين الأفراد؛ أدى ذلك لاختلال توازن التنظيم الاجتماعي، وفقدان التحكم في السلوكيات، وضَعُفَ الإلزام بالتقاليد والعادات والقواعد والمعايير الاجتماعية المهيمنة على الأفراد والمؤثرة بالدرجة الأولى على توازن الأسرة وترابط أفرادها.

ثانيا - من صور آثار التفكك الاجتماعي على أمن الأسرة:

آثار التفكك الاجتماعي كثيرة ومتنوعة، ومن صور ذلك ظهور العديد من آثاره على الأسرة وبطريقة مباشرة؛ مثل العنوسة، الطلاق، الهجر، الفراغ، الخصومات، العنف الأسري، العقوق... وغيرها، فهذه الآثار لها ارتباطات وثيقة بالتفكك الاجتماعي؛ الشيء الذي يؤدي إلى خلل في النسيج الترابطي للأسرة، واختلال الأدوار والوظائف فيها، فيتحول إلى عامل مهدد لأمن الأسرة واستقرارها.

وعلى سبيل المثال عندما نرجع لأدوار المرأة داخل النسيج التنظيمي لمجتمعنا نجدها تتمركز في الأسرة، كزوجة تحسن التبعل لزوجها وتقوم بحقوقه بما هو متيسر لها، وأم تربي أولادها وتحسن تنشئتهم بما تملك من قدرات كبيرة، وربة بيت تقوم بمستلزمات بيتها ورعايته وفق ما يمليه عليها ضميرها الاجتماعي والديني،

1 - صحيح مسلم: مسلم (ت: 261هـ)، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم: 2586، 4/ 1999.

وسند معاون لتكميل وظائف زوجها الأسرية بما تستوجبه المعاشرة، واجتماعية في علاقاتها مع الآخرين من الأرحام والجيران والزوار بما تفرضه الأخلاق، كل ذلك ضمن حياة متماسكة ومترابطة ومعلومة الأدوار تحكمها التقاليد والعادات والأعراف والأحكام الدينية، وبحدوث هذا التغير المفاجئ والسريع في البنية الاجتماعية بسبب تطور الحياة، وتقارب الحضارات، وتداخل الثقافات، ودخول التكنولوجيا الحديثة، وتزايد المتع المادية الكثيرة والمتنوعة، جعلت الأدوار تختل في التنظيم الاجتماعي، ولا تنسجم - أحيانا - مع بعضها البعض، بل تتعاكس في بعض الأدوار مُحْدِثَة ضَعْفا وتفككا أسريا نجم عنه الكثير من المشكلات الأسرية التي هددت أمن الأسرة واستقرارها.

فالمرأة التي كانت تلك أدوارها، أصبحت مطالبة مع تلك الأدوار بأدوار أخرى وفدت مع هذا التغير الجديد، فطُلِب منها أن تكون زوجة، وأما، وموظفة، وعاملة، وسيدة منزل، وجميلة الشكل، وأنيقة المظهر، ورشيقة القوام، واجتماعية في علاقاتها مع الآخرين (الغرباء والمعارف)، مثل هذه التوقعات لا تكون منسجمة بعضها مع البعض؛ بل متضاربة إن لم تكن متعاكسة؛ فالزوجة لم تعد باقية في البيت دائما ولا هي تؤدي دورا خارجه دائما، وهي مطالبة بالإنجاب الكثير بحكم العرف ومطالبة في الوقت ذاته بالتقليل والتنظيم بسبب الواقع، الأمر الذي يربك الزوجة في أداء توقعات أدوارها المتعددة والمتنوعة، وبالتالي تكون مشوشة، وتفشل في تحقيق أحد هذه التوقعات على الرغم من محاولاتها العديدة والصادقة، فتجعل عندها القلق والاضطراب الشخصي حالة قائمة؛ مما يدفعها إلى الانفراد في وضعها الاجتماعي، لكن مثل هذه الحالة في المجتمعات التقليدية لا تحصل؛ لأن توقعات الأدوار الاجتماعية محددة سلفا من قبل العادات والقيم الاجتماعية الموروثة ثقافيا من أجيال سالفة[1].

يقول الأستاذ معن خليل عمر: «إن المجتمع المعاصر يتصف بعدم انضباطه قيميا بشكل دقيق وصارم (بسبب التنوع والتباين الاجتماعي الذي يعيشه)؛ بل إن هناك بعضا من الحرية الشخصية في الممارسة السلوكية والتفكيرية، الأمر الذي يجعل شبكة العلاقات الاجتماعية الفردية محدودة، وسطحية،

1 - ينظر: علم المشكلات الاجتماعية: معن خليل عمر، ص: 123 – 124.

ومصلحية، وهذا يساعد على نمو الوهن التنظيمي داخل المجتمع؛ سواء أكان هذا ضمن الأسرة أو الجيرة أو المجتمع المحلي أو المجتمع بكامله، فضلا عن تدني مستوى الأخلاق والآداب العرفية، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وارتفاع معدل البطالة والطلاق، كل ذلك يعمل على تقويض الروابط التقليدية داخل الأسرة والمؤسسة الدينية، الذي بدوره يساعد على ظهور حالات غير سوية وجرمية وانحرافية داخل المجتمع»[1].

وصور آثار التفكك الاجتماعي على الأسرة لا تقتصر على ما ذكرنا؛ فالأمر قد يتعدى ذلك ليصل للعلاقة بين الزوجين، فتنجم الخلافات، وتنشب المشكلات، وتتوقد نيران الخصومات، وكذا العلاقة بين الوالدين والأبناء وما يظهر عنها من توترات وتشنجات ونزاعات وعقوق وقطيعة، ومدى ما تخلفه هذه الأمور من آثار على أمن الأسرة قد يكون أخطر من التفكك الاجتماعي الذي كان سببا في حصولها.

والأخطر من كل ذلك أن تتحول تلك الآثار إلى موروث بين الأجيال، وتصير مخلفات ورواسب لصراعات في صورة ثقافة دائمة ومستمرة يتوارثها الأبناء على الآباء – كما نلحظه في بعض العائلات في مجتمعنا – وهكذا تتوارث وينقلها الجيل عن الجيل، ويزيد من توترها التغيرات الاجتماعية المتلاحقة التي تفصل بين الأجيال وتباعد بين الخلف والسلف، فتحدث قطيعة بين الحاضر والماضي، ويكون ذلك من عوامل تفكك الأسرة والمجتمع في آن واحد.

4. 2. مظاهر الوهن الأسريّ الناجم عن التفكك الاجتماعي

نحاول أن نجمل مظاهر هذا الوهن الأسري الناجم عن التفكك الاجتماعي في العنصرين التاليين:

أولا - اختلال الأدوار الأسرية

أمن الأسرة مرهون بأدوارها؛ فالأسرة متكاملة الأدوار ومتقاسمة المهام في أداء الوظائف المطلوبة من كل فرد فيها، وهذه الأدوار متعارف عليها من قبل أفراد المجتمع؛ فبعضها اتفق الناس عليه، وبعضها شرّعه الشارع الحكيم حيث جعل كل فرد في الأسرة راعيا على ما أنيط به من مسؤولية، وبعضها الآخر وضعه المشرع

1 - المرجع نفسه، ص: 120.

القانوني لتنظيم العلاقات بين الناس ولنزع فتيل الخلاف بينهم، ولذا إذا احترم أفراد الأسرة بعضهم البعض، وأدى كل واحد منهم دوره، وقام كل طرف بواجبه كانت الأسرة متماسكة ومترابطة ويسودها الأمن والاستقرار، ولكن حين تحدث المشكلات الاجتماعية بسبب التغير ينتج عنها التفكك الاجتماعي الذي من مظاهره الأسرية اختلال الأدوار الوظيفية للأفراد داخل الأسرة.

من ذلك تعطل دور الرجل أو المرأة، أو تغيره وتبادله، فيقوم الرجل بدور المرأة والعكس؛ فمثلا الرجل هو المنفق تصير المرأة هي من تتولى ذلك أو يشتركان فيه بتغير الوضع الاقتصادي والمالي للمرأة، وقد يتحول ذلك للمنافسة على إدارة الأسرة والمسؤولية عنها، ومن تكون له سلطة القرار، ويتشكل الصراع بعدها في صورة ذكر وأنثى لا رجل وامرأة، خصوصا في الوضع البنائي للمجتمع الذي لا يقبل ولا يؤمن بتغير أدوار المرأة داخل المجتمع.

ومن الاختلال في الأدوار تخلي المرأة عن دورها الطبيعي الذي فطرها الله عليه من رضاع وحضانة ورعاية البيت وتربية الأبناء بسبب الخروج للتعليم والتعلم وتقديمه على غيره من المهام لضرورات العصر، والخروج للعمل، والعمل في مناصب لا تسمح للمرأة بأداء دورها البيتي... فيصعب الجمع بين تلك الأدوار الجديدة والأدوار الاجتماعية المتعارف عليها - مسبقا - في النسيج التنظيمي الاجتماعي، والمرأة -في الوقت نفسه- تريد أن تواكب التغيرات ولا تريد أن تتخلى عن تلك الأدوار الأساسية، ولكنها لا تقدر على التوفيق بينها.

وقد يتخلى الرجل عن دوره الذي من أجله أعطاه الله القوامة والدرجة، فيضيع من يعول؛ ومن أساب ذلك البطالة أو ضعف الدخل أو غلاء الأسعار، أو تشعب متطلبات الحياة وزيادة النفقات، فيتخلى عن أفراد عائلته أو يذرهم عالة يَتَكَفَّفُونَ النّاس لعدم تحمله لمسؤولياته الواجبة عليه، كل ذلك مظهر من مظاهر الاختلال في الأدوار الذي تسبب فيه التفكك الاجتماعي الحاصل بسبب التغيرات الواقعة على المجتمع، وبقدر اشتدادها وتسارع وتيرتها يكون حجم الاختلال في الأدوار ودرجة التفكك.

وقد يحاول أفراد الأسرة التكيف مع الواقع الجديد المتغير، والتأقلم مع التغيرات الحادثة، وتقبل الأدوار المحدثة وإن أدت لاختلال الأدوار وهي مجتمعة؛ المحدث منها مع القديم، إلا أن الحقيقة الواقعية التي تعيشها الأسرة تنبئ

بالتصدعات والتفككات الحاصلة بسبب ذلك؛ لأن سلطة الروابط الاجتماعية الراسخة في الأذهان والأفكار والتصورات تتصادم مع المحدث الجديد، فإن تقبلته العقول ورضيت به لمعطيات فرضتها الحياة الجديدة، فلا تتقبله النفوس الميالة للمعتاد والتي تحن للماضي، وينجم عنها بعد ذلك؛ التعاسة الأسرية، وانتشار الأمراض النفسية المختلفة؛ كالقلق والاكتئاب والوسوسة وعدم الثقة بالذات، وأيضا المشاكل والخلافات، والهجر، والهروب وترك الفراغ، وانحلال العلاقة الزوجية بالخلع أو الطلاق.

يقول الأستاذ عاطف غيث: «إن تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى إلى تغيرات واسعة المدى في وظائفها، وكلما زاد التغير في هذه العلاقات كلما تضاءلت الوظائف، وأصبحت غير مقنعة للرجل والمرأة بالاستمرار في العلاقة الزوجية، خاصة إذا كانت ظروف المجتمع الحضري تيسر إشباع الحاجات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع، ولعل هذا السر في تزايد نسبة الطلاق في المجتمعات الحضرية والصناعية، كما أن إمكانية الطلاق وسهولة إجراءاته في ضوء عدم وجود ضبط اجتماعي كاف يؤدي أيضا إلى نفس النتيجة»[1].

ثانيا – حدوث التوترات الأسرية

الأسرة هي الخلية الأساسية والصغرى داخل المجتمع، لها دور مهم وفي غاية الأهمية من حيث التوافق والتفاهم بين أفرادها نتيجته الاستقرار الأسري والمجتمعي؛ لما بينها من صلة وعلاقة تجعل كل فرد فيها متزنا ويتمتع بالراحة والطمأنينة والسكينة، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم باللباس والسكن والمودة والرحمة، قال تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ البقرة: 187، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ الروم: 21. ولكن في ظل التفكك الاجتماعي يهتز اللباس، ويتزعزع السكن، وتظهر التوترات داخل الأسرة، ما يجعلها مهددة وعرضة للتفكك وفقدان الأمن.

فالعوامل التي تتسبب في التفكك الاجتماعي، سواء العوامل الخارجية أو الداخلية؛ كالحروب والهجرة والأزمات الاقتصادية وأزمة السكن، والأزمات

1 - المشاكل الاجتماعية: محمد عاطف غيث، ص: 167.

الاجتماعية كالبطالة والفقر، أو الصراعات العرقية أو الدينية... وغيرها، لا شك أنها تشكل ضغطاً على الأسرة، فينعكس ذلك على السلوك.

فالزوج الذي يعاني من الضغوط يصبح مشحوناً بمجموعة من التوترات، يخفّض حدتها عن طريق تفريغها داخل الأسرة، فتشكل عبئاً إضافياً عليه، وكذلك الزوجة التي تعاني من الضغط سيظهر ذلك على سلوكها في شكل توتر وعصبية وتصرفات تنعكس على علاقتها بزوجها وأطفالها ومجتمعها بشكل سلبي، وعلى أدائها لمسئولياتها المختلفة، والمحصلة النهائية هي توتر العلاقات الأسرية، وتعرضها لصور مختلفة من المشكلات[1].

ومن تلك التوترات التي يحدثها التفكك الاجتماعي؛ اختلاف الأهداف والاهتمامات بين أفراد الأسرة، كما نرى ذلك جليا في قضايا عديدة؛ منها الخطبة والزواج وما يحدث فيهما، وقضايا الأموال والأعمال وما يترتب عنها، ومشكلة السكن والممتلكات والإرث وما يحدث من جرائها، وما نتج عن كل ذلك - وغيره - من خلافات بين أفراد الأسرة الواحد أدت لبروز التوترات الأسرية، بحيث تتحول في بعض الأحيان إلى خصومة حادّة بين أفراد الأسرة الصغيرة (الزوجان والأولاد) أو الكبيرة (الأجداد والأعمام وباقي الأرحام).

وحين وقوع تلك الاختلافات تبرز التوترات بشدّة، وتُقَدم الأهدافُ والاهتمامات الفردية على الأسرية، ويغيب التعاون والتآزر، وتذوب الروح الجماعية، ويحل الجفاف العاطفي، وتسود اللامبالاة، وتضعف أو تنعدم الأهداف والاهتمامات المشتركة، وهذا يجعل الأسرة متوترة وقلقة ومضطربة ومشتت الجهود، بل ربما مفرقة تجمعها جدران تشكل لهم نزلا ومطعما، ودفتر عائلي يعبر عن الهوية والشخصية وحسب.

ولا ريب أنه ينتج عن ذلك الاختلاف اختلاف في التصورات والسلوكيات والرغبات، ما يؤدي إلى ازدياد التوتر داخل الأسرة، فيظهر على أشكال مختلفة؛ منها عدم قبول الحوار، والتمسك بالرأي وركوب التحدي، كما يظهر عدم الصبر في المناقشة، وعدم التحمل عند الإثارة، والانزعاج وعدم الاحترام عند المعاملة... ولذا «يلاحظ الباحثون في شؤون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط

1 - ينظر: حقيقة التفكك الأسري وآثاره وسبل علاجه: أحمد صالح فهد القاسم، ص: 36.

السلوكية المتعارضة عند الزوجين قد تصل إلى درجة خطيرة، خاصة إذا تعلقت بمسائل كالأخلاق الاجتماعية، والنظافة، وطرق تربية الأطفال، وطرق اتخاذ القرارات، والمعاملة مع الآخرين»[1].

إن تفكك المجتمع وأمنه، وتفكك الأسرة وأمنها؛ وجهان لعملة واحدة، لا يمكن الفصل بينهما؛ فحيث يحل التفكك الاجتماعي يحل التفكك الأسري، وحيث يذهب الأمن الاجتماعي يذهب الأمن الأسري، والعكس بالعكس، وأن اهتزاز النسق التنظيمي للمجتمع الواحد، واضطراب نسيجه الاجتماعي، وضعف التماسك بين أفراده الذين تجمعهم الأهداف المشتركة، وتتقاسمهم الأدوار المتكاملة، يقود – غالبا - إلى حالة من التفكك الاجتماعي تستهدف الأمن الأسريّ حيث تؤدي لاضطراب الوظائف واختلال الأدوار داخل المجتمع المؤدية لفقدان المعايير الاجتماعية والقواعد التنظيمية التي تربط المجتمع، مما يعرض الأسرة إلى حالة من التوترات والفوضى القاضية على المعايير الاجتماعية السائدة التي تضبط سلوك الأفراد، وتنظم علاقاتهم، وتحدد الأهداف المشتركة بينهم في سبيل تحقيق التوافق الأسري والاجتماعي المطلوب.

5. موقف الإسلام من التفكك الاجتماعي

ننبه بداية على أن التفكك الاجتماعي تختلف صورته من مجتمع لآخر، وتختلف شدته من حالة لأخرى، ولا يعني بالضرورة غياب التنظيم الاجتماعي أو انهياره أو زواله، وإنما يعني أن بعضا من عناصره المكونة له تتعطل وظائفها، أو أن أحد هذه العناصر لا تكون قادرة على القيام بوظيفتها بكفاءة عالية أو كما هو مطلوب[2]، كل ذلك للإسلام منه موقف، وهو ما سنتناوله في الفروع التالية:

5. 1. التعامل الإيجابي مع مراحل التفكك الاجتماعي

التفكك الاجتماعي لا يأتي فجأة أو دفعة واحدة كما يقرر علماء الاجتماع، وكما هي السنن الإلهية التي وضعها الله تعالى في نواميس الكون والأحياء، بل يأتي عبر مراحل متتالية، وهذه المراحل هي:

الأولى - مرحلة التغير الاجتماعي

1 - ينظر: المشاكل الاجتماعية: محمد عاطف غيث، ص: 170.

2 - ينظر: علم المشكلات الاجتماعية: معن خليل عمر، ص: 117.

يحدث التفكك بسبب التغير الحاصل على المجتمع، وهو كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن، ولما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتساندة، فإن أي تغير يحدث في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية تقابله تغيرات أخرى في كافة الجوانب وبدرجات متفاوتة، وبناء على ذلك فإن التغير الاجتماعي لا يقتصر على جانب واحد دون آخر من جوانب الحياة الاجتماعية[1].

وهذا التغير تكون له عوامله، منها: الاستعمار والحروب، الانقلابات والثورات، التغيرات السياسية والاقتصادية، الأزمات المختلفة، الغنى والثروة، التحضر والتمدن، الغزو والتغريب، هيمنة العولمة على الحياة، التكنولوجيا والانفتاح، الهجرات والاختلاط بالغير... إلخ.

فالعالم المعاصر – مثلا – شهد حالة تغير كبيرة وسريعة بسبب الثورة الصناعية والاقتصادية والتقدم التكنولوجي الذي غير المجتمعات من مجتمعات تقليدية بدائية إلى مجتمعات حضارية متمدنة؛ أي من وضع قديم كانت عليه إلى وضع جديد مخالف للسابق آلت إليه، فنقلها من حالة الترابط الأسري والتكافل الاجتماعي إلى حالة من التفكك الاجتماعي تسوده المصالح الخاصة والانفرادية.

والإسلام لا يرفض التغير من حيث الأصل؛ لأنه سنة من سنن الله تعالى، وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لكن يقننه ويتدرج به، ويُقبل الإيجابي النافع منه ويرفض السلبي الضار... فقد غير الإسلام المجتمع العربي من مجتمع جاهلي مفكك الروابط، يسود فيه الظلم والجهل والقطيعة والعداوة، لا تحترم فيه الوظائف والأدوار، يُعتمد فيه على السلب والنهب، فيساء الجوار وتقطع الأرحام ويأكل القوي الضعيف؛ فغيره إلى مجتمع مترابط موحد الكلمة، مشترك الأهداف، متكامل الأدوار، كل فرد فيه يقوم بدوره ووظيفته، كأنه البنيان المرصوص الذي يشد بعضه بعضا، أو الجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.

الثانية - مرحلة المشكلات الاجتماعية

وتعني الانحراف عن القواعد والقوانين الاجتماعية الصحيحة المتعارف

1 - ينظر: المشكلات الاجتماعية: دلال ملحس استيتية، ص: 211.

عليها[1]، بسبب التغير الواقع؛ فالتغير قد تصحبه مشكلات اجتماعية ينتج عنها تعديلات في الحياة الاجتماعية تؤدي إلى تدهور العلاقات بين الأفراد والجماعات،كما تؤدي إلى ضعف العلاقات التي تؤثر على الأعراف الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والأغراض المجتمعية لأفراد المجتمع، وتدفع إلى التفكك.

وبالتالي فهي مشكلة تحتاج لمعالجة إصلاحية؛ لأنها حالة مرفوضة وغير مرغوب فيها، والمجتمع يشعر بالرغبة للقيام بفعل اجتماعي مضاد لأسبابها والظرف الذي ظهرت من خلاله[2]؛ بمعنى آخر هي شعور الأفراد أن إحدى قيمهم قد انتهكت من قبل البعض فأحدثوا لهم مشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل[3].

والإسلام الدين الخاتم الذي اختاره الله ليكون رسالة للبشرية جمعاء إلى قيام الساعة، فيه من الرحمة والشفاء ما يجعله يتعامل مع أي تغير واقع أو قد يقع، كما أن الله تعالى زوده بالقدرة على احتواء أي مشكلة قد تحدث؛ لذا لم يستسلم عند حدوث المشكلات؛ ولم يبق مكتوف الأيدي أمام المشكلات الاجتماعية التي حصلت، فنجده تعامل مع المشكلات - ابتداء وانتهاء - وجاء بمنهج إصلاحي شامل؛ يشمل الأحوال والأعمال، فقد تعامل مع مشكلة الجهل، ومشكلة التخلف والأمية، ومشكلة الشرك والوثنية، ومشكلة الربا والميسر، ومشكلة الفاحشة والخمر، ومشكلة الاعتداء والاقتتال، ومشكلة العصبية الجاهلية واعتدادها بالآباء.. بل حولها من عوامل هدم وتفكيك إلى عوامل بناء وتماسك وتعمير، فأصبحت خير أمة أخرجت للناس[4].

الثالثة - مرحلة التفكك الاجتماعي

تكلمنا بما فيه الكفاية عن التفكك وعوامله، وأنه نتيجة للمشكلات التي تنجم عن التغير الاجتماعي المؤدي لاختلال الوظائف والأدوار وضياع الأهداف والغايات، فيحدث التفكك، فهي مراحل متتالية يؤدي بعضها لبعض، وحتى نزيد

1- ينظر: المشاكل الاجتماعية: محمد عاطف، ص: 24.

2 - ينظر: المشكلات الاجتماعية: سهام العزب، ص:04.

3 - ينظر: المشكلات الاجتماعية: دلال ملحس استيتية، ص:24.

4 - ينظر في هذا كتاب: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، لأبي الحسن الندوي - رحمه الله تعالى – فالكتاب كله يدور حول هذا المعنى.

الأمر تحليلا وتوضيحا وبيانا ننتقل للشق الثاني من موقف الإسلام المتعلق بالتفكك الاجتماعي، والمتمثل في:

5. 2. اتخاذ التدابير لحماية المجتمع من التفكك

التدابير على نوعين؛ تدابير للوقاية من حدوث التفكك، وتدابير لمعالجة التفكك إن وقع.

أولا - التدابير الوقائية

التدابير التي اتخذها الإسلام للوقاية من التفكك منها ما هو فردي يتعلق بالأفراد، ومنها ما هو جماعي يتعلق بالمجتمع؛ وذلك لتحصين المجتمع والأفراد من أي تغير سلبي قد يخل بالأدوار أو يحدث المشكلات، ويوقع التوترات، فيتسبب في تفكك المجتمع، وانحلال الروابط، وتهديد الأمن الأسري، قال تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾ آل عمران: 103، وفي سبيل تحقيق ذلك دعا الإسلام للجماعة وشرع الجمع والجماعات، ونظم الحياة ليتفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض؛ بحيث يشكلون جماعة واحدة متحدة في أهدافها ومتشاركة في أدوارها.

وقد تمحورت هذه التدابير في منظومات متكاملة، هي: المنظومة العقدية، والمنظومة الأخلاقية، والمنظومة العبادية، والمنظومة التشريعية؛ كغرس الإيمان في النفوس، وتربية الأفراد على تعاليم الإسلام، وتشريع الأحكام والتشريعات المتنوعة في مناحي الحياة المختلفة، وفرض العبادات المختلفة التي تزكي الأنفس، وتهذب الأرواح، وتجعل الضمائر حيّة والقلوب واعية، والقيام بفريضة العدل، وأداء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله، وترتيب الثواب على تحمل المسؤولية، والجزاء على القيام بالتكاليف وأداء الواجبات والأعمال، وتشريع العقاب (الحدود والتعزيرات) على المخالفات، وإيجاب الجهاد والترخيص في الدفاع عن النفس، وتحريم البغي والعدوان والظلم أو الإكراه، والدعوة للتغيير الإيجابي نحو الأحسن والأفضل، انطلاقا من نفس الفرد ثم الجماعة؛ ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ الرعد: 11.

ووضع من المبادئ والقيم ما يكون بمثابة المظلة الشاملة التي تربط بين أجزاء المجتمع الواحد؛ فرغب في فعل الخيرات، مثل التكافل والتضامن والتعاون والتآزر والإغاثة، ورسخ احترام العلاقات فيما يدخل ضمن الأرحام والنسب

والجيران والمولاة والأحلاف وغيرها من العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع، وحمى ذلك بالحلال والحرام والمعاملات والتشريعات المختلفة ما ينظم تصرفات المسلم وحركته داخل المجتمع في مختلف المجالات؛ الأسرية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية...وبهذا يقيس المجتمع مدى التزام الأفراد أو انحرافهم عن النسق المجتمعي.

ثانيا – التدابير العلاجية

لم يتوقف الإسلام عند التدابير الوقاية لحماية المجتمع من التفكك، بل أتمها بالتدابير العلاجية الكفيلة بمعالجة الظواهر التي تؤدي إلى التفكك، فما من مشكلة إلا واتخذ في سبيل إبعادها تدابير وقائية، وأخرى علاجية عند حلولها أو وقوعها، ويمكن أن نذكر نموذجين؛ أحدهما يتعلق بالمجتمع، والآخر يتعلق بالأسرة.

1 - مشكلة القتل والاقتتال

فهي من المشكلات التي كانت سائدة، وما أكثرها في عالمنا اليوم، ومنها القتل بين الأفراد الذي يؤدي للتفكك الاجتماعي بإحداث الفوضى داخل المجتمع، فجعل الله تعالى لها التدابير العلاجية الواردة في قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْقَتْلى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثى بِالْأُنْثى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّباعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَداءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسانٍ ذلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدى بَعْدَ ذلِكَ فَلَهُ عَذابٌ أَلِيمٌ وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ يا أُولِي الْأَلْبابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ البقرة: 178 - 179.

خاطب الله تعالى الناس مبيّنا لهم فرضية القصاص بسبب القتلى، يقتصّ من القاتل بمثل ما فعل مع ملاحظة الأوصاف؛ فيقتل الحرّ بالحرّ، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى، وعلى ولي القتيل أن يترك التّعدي على غيره كما كانت العرب تتعدى، وتقتل بقتيلها الرجل من قوم قاتله ولو لم يكن قاتلا، وعلى الحكام أولي الأمر تطبيق القصاص وإقامة الحدود، بشرط ألا يتجاوز القصاص إلى الاعتداء. ولولي الدم أن يعفو عن القصاص مجانا أو يأخذ الدية، فذلك مباح، فإذا عفا ولي الدم عن بعض الدم للقاتل أو عفا بعض الورثة عن القصاص، سقط القصاص ووجبت الدية، وحينئذ يطالب القاتل بالدية بالمعروف من غير شدة ولا عنف، وعلى القاتل الأداء بالمعروف من غير مماطلة ولا تسويف، وتشريع القصاص والدية والعفو عن كليهما أو أحدهما تخفيف من

الله لنا ورحمة بنا، فمن تجاوز ذلك وقتل بعد العفو والدّية، فله عذاب مؤلم في نار جهنم. وفي تشريع القصاص حياة متحققة للجماعة، فيرتدع سفّاكو الدماء إذا علموا أن من قتل غيره يقتل به، ويمنع القصاص انتشار الفوضى والظلم في القتل، ويتخلص الناس من عادة الأخذ بالثأر أو حبّ الانتقام، وتمتنع الجريمة ويوضع الحدّ للشّر[1].

ومنها الاقتتال بين الطوائف؛ فمن التدابير في علاج الفئات المتقاتلة: الإصلاح بينها بالعدل، وبالنصح، والدعوة إلى الله والإرشاد، وإزالة الشبه، ورفع أسباب الخلاف، فإن رفضت بعضها وبغت على غيرها، ولم تتقبل النصيحة، فعلى المسلمين أن يقاتلوا الطائفة الباغية، حتى ترجع إلى حكم الله وترك البغي، ويكون القتال بالسلاح وغيره، يفعل الوسيط ما يحقق المصلحة، وهي الفيئة، فإن تحقق المطلوب سلما بغير سلاح، كان مسرفا في الزيادة، وإن تعين السلاح، فعل حتى الفيئة، ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** ﴾ الحجرات: 9، فإن رجعت الفئة الباغية عن بغيها، ورضيت بأمر الله وحكمه، فعلى المسلمين أن يعدلوا بين الطائفتين في الحكم، ويتحروا الصواب المطابق لحكم الله، ويأخذوا على يد الطائفة الظالمة حتى تخرج من الظلم، وتؤدي ما يجب عليها للأخرى، حتى لا يتجدد القتال بينهما مرة أخرى، وما على الوسطاء إلا العدل في الحكم بينهما[2]، ﴿ **فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ الحجرات: 9.

2 - مشكلة النشوز بين الزوجين

لقد أشار القرآن للتدابير المتخذة لعلاج مشكلة نشوز الزوجة، قال تعالى: ﴿ **وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا** ﴾ النساء: 34 – 35. وهن اللاتي يترفعن عن حدود الزوجية وحقوقها وواجباتها، فيسلك معهن الرجال

1 - ينظر: التفسير الوسيط: وهبة الزحيلي، 1/ 84.

2 - ينظر: المرجع نفسه، 3/ 2474.

المراحل الأربع الآتية[1]:

- الوعظ والإرشاد إذا أثّر في نفوسهن: بأن يقول الرجل للزوجة: اتقي الله، فإن لي عليك حقا.

- الهجر والإعراض في مضجع المبيت من غير خروج من المنزل: وهو ترك المبيت مع الزوجة في فراش واحد.

- الضرب غير المبرّح؛ أي غير المؤذي؛ لأن المقصود هو الإصلاح لا غير، والضرب أمر رمزي فقط.

- التحكيم: فإن اشتد الخلاف والعداوة، أرسل حكمان: أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل الزوجة؛ للسعي في إصلاح ذات البين بعد استطلاع حقيقة الحال بين الزوجين، ومعرفة سبب الخلاف، ومتى حسنت النية والنصح لوجه الله، يوفق الله الحكمين للقيام بالصلح والهداية إلى الخير، وتحقيق الوفاق والتفاهم، والعودة إلى التوادد والتراحم والألفة بين الزوجين، وفي نهاية العلاج قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ النساء: 34. وهذا من أهم أسباب الوفاق.

كما أن القرآن أشار للتدابير المتخذة لعلاج مشكلة نشوز الزوج، قال تعالى: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ النساء: 128. هذه الآية حكم من الله تعالى في أمر المرأة التي تكون متقدمة في السن أو لم يعد جمال يسرّ الزوج أو نحو ذلك مما يرغب زوجها عنها، فإذا أرادت المرأة الصبر والبقاء في عصمة الزوج ولا يلحقها الضرر بذلك فلها أن تتصالح مع الرجل على أمر ما، لإبقاء رابطة الزواج المقدسة، ولأن الطلاق أبغض الحلال إلى الله، وقد يكون الصلح بتنازل المرأة عن بعض حقوقها أو كل حقوقها، لتبقى في عصمة زوجها، أو تمنحه شيئا من مالها ليطلقها من طريق ما يسمى بالخلع أو عوض الخلع، فَلا جُناحَ عَلَيْهِما فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ والصلح خير من الفراق والطلاق أو العيش مع النشوز والإعراض وسوء العشرة، بل هو خير من الخصومة في كل شيء حفاظا على الرابطة الزوجية، ومنعا من هدم كيان الأسرة وإلحاق الضرر بالأولاد، وبعد

1 - ينظر: المرجع السابق، 1/ 317.

الصلح للقضاء على هذا النشوز من طرف الزوج فعليه هو كذلك أن يحسن لزوجته وإن كان كارها لها، ولذا عليه التحلي بالصبر بعد تنازلها مراعاة لحق الزوجية وفضل العشرة بينهما[1].

وهكذا الحال مع باقي المشكلات التي عالجها الإسلام سواء كانت اجتماعية أو أسرية، فموقف الإسلام من التفكك الاجتماعي يساير المراحل؛ فيراقب التغير، ويعالج المشكلات، ليجنب المجتمع حدوث التفكك، ويضع معالم المجتمع السليم القوي الذي له أهدافه ورسالته، وعندما نتتبع التدابير الوقائية والعلاجية نجدها تحقق البناء الاجتماعي المتكامل، فهي بمثابة الوقاية الحامية والدرع المحصن للفرد والأسرة والمجتمع، وبهذا جنب الإسلام المجتمع الأول من التفكك.

6. تدابير الإسلام في تعزيز الأمن الأسري

بعد حديثنا عن موقف الإسلام من التفكك الاجتماعي اقتضى الأمر أن نقابله بالأمن الأسري، وعليه خصصنا هذا المطلب للحديث عن تدابير الإسلام لتعزيز الأمن الأسري.

6. 1. التدابير لبناء الأسرة الآمنة

عندما نستقرئ الشريعة ومقاصدها نرى منهج الإسلام واضحا في هذه التدابير البنائية، والمتمثلة في:

أولا - الاختيار

وهو أول إجراء عملي تنطلق منه الأسرة لتحقيق أهدافها؛ لذا نجد الإسلام وضع له العديد من المقاييس لتكون الحياة الزوجية بعدها على قواعد سليمة وصحيحة، ويكتب لها النجاح المطلوب، ومن هذه المقاييس؛ مقياس الجمال، والسن، والبكارة، والمال، والنسب، والكفاءة، قال عليه الصلاة والسلام:«تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ»[2]. وغير ذلك من المقاييس ولكن أهمها وأولاها؛ الدين والخلق، قال عليه الصلاة والسلام:«إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ

1- التفسير الوسيط: وهبة الزحيلي، 1/ 389.

2 - صحيح البخاري: البخاري (870م)،كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم:7،5090/7.

فِي الأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»[1].

ثانيا - الاستقرار

من خلاله تكون متانة البناء أو هشاشته؛ لهذا يحرص الإسلام على استقرار الحياة الأسرية، يريدها حياة مستقرة فيها السعادة والتفاهم والوضوح، فكانت البداية في حياة الأسرة أن توثق بميثاق غليظ يعقد على اسم الله وسنة رسوله، ما يجعل الأمر جادا، وفيه أمانة ومسؤوليات متبادلة، ﴿ **وَأَخَذْنَ مِنكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا** ﴾ النساء: 21؛ أي العهد، وهو ما يستوجبه عقد الزواج الشرعي.

ومع ذلك فإن الإسلام وضع الركائز التي تجعل هذا الميثاق مستقرا؛ لأن باستقراره يكون أمن الأسرة، ومن تلك الركائز، حسن المعاشرة، والقسط، والعدل، والإحسان، والمودة، والرحمة، وقد جاء في كل هذا نصوص شرعية واضحة صريحة؛ لأن مثل هذه الدعائم تولد الثقة بين الزوجين، وتقتضي المشاركة والمساواة في الأدوار، ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ البقرة: 228، كما تقتضي الإعراض عن الهفوات، وجلب السرور والطمأنينة، وحفظ الود والاعتراف بالفضل، والإعانة على الشدائد وهموم الحياة... إلخ.

ثالثا - الاستمرار

الاستمرار أساس أمن الأسرة حتى يتحقق المعنى الكامل لآية الزوجية، فالله تعالى أراد من الزواج أن يحقق سنة الزوجية الدائمة والمستمرة التي هي أساس الوجود كله لتبقى الوحدانية لله تعالى، ومن هنا نجد الإسلام حرم زواج المتعة؛ لأنه مبني على التوقيت وليس على الدوام، وبالتالي لا تكون فيه الروح الحقيقة لمعنى الزواج، أو المقصد الحقيقي للزواج الذي هو الدوام والاستمرار، كما كره الإسلام الطلاق والفراق، ورغب في الصلح، وأيضا ذم الذواقين الذين سرعان ما يفصمون عروة الزواج الوثقى لشهوة عابرة ونزوة فانية، لينتقلوا من امرأة لأخرى، فلا غرابة – إذا بعد هذا - أن تستمر العلاقة بين الزوجين إلى الآخرة، وإلى الجنة، كما دلت على ذلك النصوص من القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ** ﴾ الرعد:23، وقال تعالى: ﴿

1 - سنن الترمذي: الترمذي، (ت: 279هـ)، أبواب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه، رقم: 1084، 386/3.

﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ الزخرف: 70.

6. 2. التدبير للمحافظة على أمن الأسرة

هذه التدابير سوف نجملها فيما يلي:

أولا – التدابير القانونية

أي التدابير الربانية التي أضافها الله لذاته الشريفة، وقد عبر القرآن عنها بـ"حدود الله"؛ وهي الأحكام التي تتعلق بقضايا الأسرة، وأمرنا أن لا نتعداها؛ لأنها التشريعات التي وضعها الله تعالى لنعرف من خلالها الحقوق والواجبات، والمراد بالحدود: الحواجز. والحدّ: المنع؛ وكلمة حدود الله تتبعتها في مواطنها من القرآن الكريم وجدتها ذكرت أربع عشرة مرة كلها في الأسرة إلا موضعين في سورة التوبة، هما: الآية 97، والآية 112، وما يتعلق بالأسرة جاء في مواضع متعددة من نصوص القرآن الكريم، (البقرة: الآيات 187، 229. والنساء: الآيات 12، 13. والمجادلة، الآيات 3، 4. والطلاق: الآية 1)، وفي قضايا مختلفة من قضايا الأسرة التي فصلها القرآن الكريم، ولعل الحكمة من ذكر الحدود هو أن عملية المخالطة والاحتكاك قد تدفع إلى تعدي الحدود بحكم التهاون أو الظلم أو المغاضبة، فيكون ذلك تهديدا لأمن الأسرة، والحصن المانع هو تلك الحدود.

ثانيا - التدابير العرفية

أي التدابير الإنسانية؛ وتتمثل في المعاشرة بالمعروف، وقد وجاء ذكرها في العديد من الآيات التي تتحدث عن شؤون الأسرة؛ مثل الآيات من سورة البقرة: 232، 233، 234، 236، والنساء: 19، والطلاق: 2، 6.. والمعروف ما تعارف الناس عليه من أمور الخير، ولذلك نجد الفقهاء يرجعون كل أمر لا نص فيه إلى العرف الصالح، ومن ذلك مهر المثل، فمن لم تسعه الحدود أسعفه العرف، قال تعالى عن الحقوق المتبادلة بالمعروف: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ البقرة: 228، وقد جعل ابن عباس هذه الآية نصب عينيه حتى في الزينة، فكان يتزين لزوجته كما تتزين له، جاء في تفسير الطبري؛ عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «إني أحبُّ أن أتزين للمرأة، كما أحب أن تتزين لي؛ لأن الله تعالى ذكره يقول: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾»[1]. وهذا فقه عظيم، وعامل من عوامل سعادتها ومودتها المؤدي

1 - جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري، 532/4.

للمحافظة على أمنها.

وبعد الذي بيناه يتضح لنا أن الأمن الأسريّ ضرورة اجتماعية ومسؤولية مشتركة بين جميع أفراد الأسرة ومؤسسات الدولة والمجتمع؛ للمحافظة على الأسرة وأفرادها من التفكك، حتى لا تختلف الأدوار وتدب الفوضى، ويحدث صراع المراكز، ووهن الروابط، وفقدان الاحترام المتبادل، وانتشار الانحراف، فيؤدي إلى انهيار القيم السائدة في المجتمع، مما يعرّض نظام المجتمع والبنيان الأسري للتفكك والانهيار؛ فالفرد بحاجة إلى الأمن حتى لا يكون مهددا في رزقه أو في مستقبله ومستقبل أولاده وأسرته، وحتى يكون مستقرا في حياته الأسرية، وهذا يؤكد أهمية الأمن الأسري من خلال الالتزام بالتقاليد الاجتماعية الإيجابية في تكوين الأسرة والأبناء ورعايتهم، وضرورة التعاون والتكامل بين أفراد الأسرة؛ لتحقيق مصلحة الأسرة ومصلحة المجتمع، ومن هنا فإن مسؤولية الأمن الأسري مسؤولية مشتركة بين أفراد الأسرة عامة، وبين الوالدين خاصة، ومسؤولية وسائل الاتصال الجماهيري من خلال قيامها بدور إيجابي توعوي، وقيام الدولة بما يجب أن تقوم به... فالأمن لا يقتصر على حياة الإنسان فقط، بل يشمل حياة كل كائن حي؛ لهذا فالأمن يعد من الضروريات لحياة الإنسان، ومن دون الأمن لا يستطيع الإنسان أن يستثمر جهده وفكره في الإبداع، ولا يفكر في أي عمل يساهم في عملية التنمية أيا كان نوعها؛ اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية... بل إنه يشعر بالإحباط والاضطراب؛ لأن كل همه وتفكيره وجهده متركز في كيفية تحقيق الأمن لنفسه أو ماله أو عرضه... فالأمن له أهميته في تحقيق العيش الكريم للفرد والأسرة؛ لأنه القاعدة الأساسية، أو بمعنى المقوم الأساسي للأمن الاجتماعي؛ لذا فإن الاهتمام بالأمن الأسري يعد اهتماما بالأمن الاجتماعي للمجتمع ككل، وباستقرار الأمن الأسري يستقر الأمن الاجتماعي[1].

فهذه هي التدابير التي وضعها الإسلام لبناء الأسرة الآمنة، فإذا كان الاختيار موفقا، كان الاستقرار شيئا حتميا ينتجه حسن الاختيار، وبالتالي سيُكتب للزواج الاستمرار والدوام، وإذا أردنا أن نحافظ على أمن أسرنا فعلينا بالحفاظ على حدود الله تعالى فيها، ولا نتعداها بهوانا ورغباتنا الجامحة.

1 - ينظر: العولمة الثقافية: نعيمة مدان، ص: 248.

وهكذا نرى الإسلام مع ما وضعه من نظام وقانون محكم في شؤون الأسرة وما يتعلق بها من أحكام مختلفة كالميراث والخلع والطلاق والرضاع والحضانة وغيرها من القضايا الأسرية؛ جعل أساس ذلك المعاملة بالمعروف؛ فالأسرة متطلباتها كثيرة لا يسدها أداء المطلوب، وقد يتعذر فيها أخذ الحق؛ فيغطي ذلك كله التعامل بالمعروف والإحسان، وإلا تفككت الأسرة وانفصمت عراها.

7. الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، وبعد معالجة جزئياته؛ نخرج بالنتائج التالية:

1- التفكك الاجتماعي تحدثه المشكلات الاجتماعية التي ينتجها التغير الاجتماعي، وهذا أمره خطير على أمن المجتمع؛ لأنه يحدث اضطرابات وصراعات داخل المجتمع تخل بنظامه، فتؤدي لفشل الأفراد في إشباع احتياجاتهم وأداء أدوارهم الاجتماعية، ويتحول التفكك إلى سلوك انحرافي يتطلب المواجهة والمعالجة.

2- الأمن مطلب للجميع للدول والمجتمعات والأفراد، تؤثر فيه التغيرات الحادثة، وبما أن الأسرة صمام الأمان للمجتمع؛ فإن أمنها عامل مهم لجميع جوانب حياة أفرادها - المادية والمعنوية -، به تعيش الأسرة في أمان دون أي توتر قد يهدد حياة أفرادها، وعلى هذا يجب الاهتمام والعناية بأمن الأسرة واستقرارها.

3- يسبب التفكك الاجتماعي اضطرابات في النسق الاجتماعي، واختلال في الأدوار، وتوتر في العلاقات والوظائف، وفوضى في الأهداف تستهدف المعايير الاجتماعية والقواعد التنظيمية التي تربط المجتمع، ما يجعله عامل تهديد للأمن الأسريّ؛ الشيء الذي يستلزم الوقاية المطلوبة والعلاج اللازم عند حدوث أي تغير اجتماعي.

4 - الإسلام دين واقعي يؤمن بالشيء الإيجابي ويرفض السلبي، ولهذا لا يعارض السنن الإلهية في المجتمعات والتي منها التغير؛ فقد كان موقفه واضحا من التفكك الاجتماعي؛ حيث ساير مراحل التغير وعالجها بوضعه التدابير الوقائية والعلاجية التي تحقق البناء الاجتماعي المتكامل الذي يسوده الأمن والأمان.

5 - لقد وضع الإسلام التدابير الكفيلة ببناء الأسرة الآمنة، فإذا أردنا أن نحافظ على أمن أسرنا فعلينا بالحفاظ على حدود الله تعالى فيها، وإن لم تسعفنا في تحقيق الأهداف؛ فالمطلوب التعامل بالمعروف والإحسان، حتى لا تتفكك الأسرة وتنفصم عراها.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

8. قائمة المصادر والمراجع

- البخاري (870هـ)، م. ب. إ. . (1422). *صحيح البخاري* (1 ط). دار طوق النجاة.
- الترمذي (ت: 279هـ)، م. ب. ع. . (1975). *سنن الترمذي* (2 ط). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – .
- الجوهري (ت: 393هـ)، . (1987). *الصحاح* (4 ط). بيروت: دار العلم للملايين .
- رضا أ. . (1960). *معجم متن اللغة*. بيروت: دار مكتبة الحياة – .
- : محمود عبد الرحمن ع. ا. *معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية*. – القاهرة، دط، دت.: دار الفضيلة .
- : وزارة الأوقاف . ا. *الموسوعة الفقهية الكويتية* (2 ط). الكويت : دار السلاسل – .
- الحميرى اليمني (ت: 573هـ) ن. ب. س. . (1999). *شمس العلوم* (1 ط). (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) : دار الفكر المعاصر .
- مصلح ا. (1999). *الشامل* (1 ط). الرياض: ، دار عالم الكتب .
- الزحيلي (ت: 1436هـ) و. . (1422). *التفسير الوسيط* (1 ط). دمشق: دار الفكر .

- أحمد ص. (1437). *حقيقة التفكك الأسري وآثاره وسبل علاجه*. عمر بني مصطفى، العام الجامعي: جامعة الإمام محمد بن سعود، المرشد العلمي، .
- مدان ن. . (2019). *العولمة الثقافية وتهديدها للأمن الأسري العربي الإسلامي* (20 – 22 يوليو). ، اسطنبول-تركيا: المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية.
- صليبا (ت: 1976م) ج. . (1994). *المعجم الفلسفي*. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، .
- جبران م. (1992). *معجم الرائد* (7 ط). لبنان: ، دار العلم للملايين .
- الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، . (2005). *القاموس المحيط* (8 ط). بيروت،: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،.
- (ت: 261هـ)، م. ب. ا. *صحيح مسلم*. بيروت: دار التراث العربي.
- رينهارت ب. آ. د. (ت: 1300هـ). (1979). *تكملة المعاجم العربية* (1 ط). الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام.
- معن خ. ع. (2005). *علم المشكلات الاجتماعية* (2 ط، م 1). – عمان: ، دار الشروق .
- (ت: 711هـ)، م. ب. م. . (1414). *لسان العرب* (2 ط). بيروت: دار صادر – ، .
- الجرجاني (ت: 816هـ). (1983). *التعريفات* (1 ط). بيروت: دار الكتب العلمية .
- غيث : م. ع. . *المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية – ،.
- الطبري (المتوفى: 310هـ)، م. ب. ج. . (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن*. مؤسسة الرسالة.
- المناوي (ت: 1031هـ)، . (1990). *التوقيف* (1 ط). القاهرة: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت .

- زكي بدوي أ. . (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان – .
- ملحس د. . (2012). *المشكلات الاجتماعية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، .
- مختار عمر (ت: 1424هـ)، أ. . (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (1 ط). عالم الكتب، .